

أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة وقيمتها: دراسة تحليلية

فاطمة إبراهيم محمود أحمد شحاتة

مدرس مساعد

كلية التجارة – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صلاح بسيوني عيد

أستاذ محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية

كلية التجارة – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمود أحمد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة القاهرة

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة وقيمتها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الدراسة النظرية التحليلية وذلك من خلال عرض التأصيل العلمي للسلوك المتباين للتكلفة، بالإضافة إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية: (١) اتفاق الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السلوك المتباين للتكلفة ومخاطر المنشأة على وجود علاقة طردية معنوية بينهما. (٢) اختلاف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السلوك المتباين للتكلفة وقيمة المنشأة؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين للتكلفة والقيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة ، بينما توصل البعض الآخر إلى وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين للتكلفة والقيمة السوقية للمنشأة ، في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود تأثير غير متجانس للسلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة؛ أي أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف يؤدي إلى انخفاض قيمة المنشأة في الآجل القصير وزيادتها في الآجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: السلوك المتباين للتكلفة، مخاطر المنشأة، قيمة المنشأة.

Impact of Asymmetric Cost Behavior on Firm Risk and Firm Value: An analytical study

Abstract

The objective of this research is to investigate the **impact of asymmetric cost behavior on firm risk and firm value**. To achieve this objective, the researcher relied on the analytical study by presenting the theoretical framework for **Asymmetric cost behavior**, as well as the presentation and analysis of previous studies that addressed the relationship between the variables to identify the most important findings.

The researcher reached: 1) agreement between previous studies on a positive relationship between asymmetric cost behavior “cost stickiness” and the firm risk. 2) differences in the results of studies that dealt with the relationship between asymmetric cost behavior “cost stickiness” and the firm value, whereas, some studies have found a negative relationship between them, other studies have found a positive relationship between them, and third studies have found that asymmetric cost behavior “cost stickiness” has an intertemporal heterogeneous impact on firm value. That is, “cost stickiness” will reduce firm value in the short-term, but increase it in the long- term

key words: Asymmetric cost behavior, Firm Risk, Firm Value.

١. المقدمة وطبيعة المشكلة:

لقد تزايد الاهتمام بسلوك التكلفة وتحليلها في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب قيام العديد من الدراسات الأكاديمية الحديثة بـ **انتقاد** المدخل التقليدي المُتعارف عليه في تحليل سلوك التكلفة "**السلوك المتماثل للتكلفة**" الذي يُصنف التكاليف إلى مُتغيرة وثابتة في ضوء علاقتها بالتغير في حجم النشاط وبغض النظر عن اتجاه هذا التغير صعوداً وهبوطاً مُقارنة بحجم النشاط في الفترة السابقة، وتقديم أدلة عملية على وجود مدخل مُستحدث لتحليل سلوك التكلفة وهو "**السلوك المتباين للتكلفة**" (أسماء عبد المنعم، ٢٠٢٢؛ عماد سعيد، ٢٠٢٠؛ Fan et al., 2022; Abdelsalam, 2022; Yook& Kim, 2018; Habib& Hasan, 2019; Oh& Park, 2021). والسلوك المتباين للتكلفة هو عبارة عن "اختلاف استجابة التكلفة للتغير في حجم النشاط عند زيادته عن استجابتها في حالة انخفاضه، حيث تزداد بعض بنود التكاليف عند حدوث زيادة في حجم النشاط بمعدل أكبر أو أقل من انخفاضها في حالة حدوث انخفاض مساوي في حجم النشاط". (Anderson et al, 2003) هذا؛ وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت محددات السلوك المتباين للتكلفة التي منها: كثافة الأصول، كثافة العمالة، حجم المنشأة، الحالة الاقتصادية العامة للدولة، تغير مبيعات الفترة السابقة، والدوافع الإدارية؛ إلا أن هناك نُدرية -حتى الآن- في الدراسات التي تناولت الآثار المترتبة على هذا السلوك (Reimer, 2019). ومن بين هذه الآثار: مخاطر المنشأة وقيمتها.

على الجانب الآخر؛ يوجد العديد من التعريفات "**لمخاطر المنشأة**"; حيث عرفت دراسة (Rejda, 2011) بأنها عبارة عن "احتمالية حدوث خسائر مُستقبلية أو احتمالية حدوث انخفاض أو تقلبات في أرباح المنشأة". كما عرفت دراسة (Yao, 2018) بأنها عبارة عن "التأثيرات السلبية المحتملة على قيمة المنشأة"، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أنه غالباً ما يُستخدم مفهوم المخاطر كمُرادف لاحتمال وجود خسائر حالية أو مستقبلية. وأخيراً عرفت دراسة (آلاء حمدي، ٢٠٢٢) بأنها عبارة عن " احتمال وقوع أحداث مستقبلية تعوق قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وتؤدي

في النهاية إلى نتائج سلبية (خسائر وأضرار)". ومن ناحية أخرى؛ يمكن تحليل مفهوم **قيمة المنشأة** إلى ثلاث قيم مختلفة تتمثل في: (١) القيمة الدفترية للمنشأة: هي عبارة عن القيمة التاريخية لصافي أصول المنشأة، التي تعكسها البيانات التاريخية والمحاسبية لقيم الأصول والالتزامات في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. (٢) القيمة السوقية للمنشأة: هي عبارة عن قيمة أسهم وسندات المنشأة حسب سعر تداولها في أسواق المال. (٣) قيمة التصفية: هي عبارة عن صافي قيمة بيع أصول المنشأة عند تصفية أو خروج المنشأة من السوق. (دراسة أمنية محمد، ٢٠٢٢).

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين السلوك المتباين للتكلفة ومخاطر المنشأة؛ أخذت نتائج تلك الدراسات اتجاهاً واحداً فقط ينص على وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ومخاطر المنشأة. حيث أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف – أي قيام المديرين باتخاذ قرار بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم الطلب فضلاً عن أن حجم الطلب المستقبلي غير مؤكد- يُعد استثماراً محفوفاً بالمخاطر، حيث أنه يترتب عليه: انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، ارتفاع مخاطر انخفاض الأداء، ارتفاع تقلبات أسعار الأسهم، ومواجهة المنشأة لخسائر حالية قد تمتد إلى المستقبل، وبصفة خاصة تظهر هذه المخاطر بشكل أكثر وضوحاً إذا كان هذا السلوك بمثابة ظاهرة غير صحية فمن شأنه أن يؤثر بالسلب على المنشأة حالياً ومستقبلاً، وبالتالي فإن المنشآت التي يزداد لديها درجة تباين سلوك التكلفة من المتوقع أن تزداد المخاطر المحاسبية والسوقية التي تواجهها.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين السلوك المتباين للتكلفة وقيمة المنشأة؛ توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة، حيث أخذت هذه النتائج ثلاثة اتجاهات مختلفة وهم: (١) الاتجاه الأول: توجد علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة. (Warganegara & Tamara, 2014; Abdullah, 2021; Costa & Habib, 2023) (٢) الاتجاه الثاني: توجد علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة السوقية للمنشأة. (سحر عبد السميع، ٢٠٢١: Kontesa & Brahmana, 2018)

(٣) الاتجاه الثالث: يوجد تأثير غير متجانس للسلوك المتباين الصاعد على قيمة المنشأة. (Yang et al., 2020; Zhang et al., 2021)

بناء على ما تقدم؛ يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساولين التاليين:
التساؤل الأول: هل توجد علاقة بين السلوك المتباين للتكلفة وبين مخاطر المنشأة.
التساؤل الثاني: هل توجد علاقة بين السلوك المتباين للتكلفة وبين قيمة المنشأة.

٢. أهمية البحث:

- عرض وجهات النظر المختلفة من الدراسات السابقة والمتعلقة بكل من السلوك المتباين للتكلفة ومخاطر المنشأة وقيمة المنشأة، وذلك حتى يتسنى للباحث فهم العلاقة بين تلك المتغيرات.
- عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والخاصة بمتغيرات الدراسة.

٣. هدفي البحث:

في ضوء عرض طبيعة المشكلة والتساولين البحثيين يمكن توضيح هدفي البحث كما يلي:

- دراسة أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة.
- دراسة أثر السلوك المتباين للتكلفة على قيمة المنشأة.

٤. منهج البحث

يتمثل منهج البحث في الطريقة التي سوف يتبعها الباحث للإجابة عن التساؤلات البحثية، ونظرًا لأن الدراسة الحالية هي دراسة نظرية فإن الباحث سوف يعتمد على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على بناء الإطار النظري للبحث، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها؛ من أجل بناء الإطار الفكري، وذلك على عكس المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على إجراء الدراسة التطبيقية من خلال قياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض للتأكد من مدى صحتها.

٥. نطاق البحث

سوف يقتصر البحث على إجراء دراسة نظرية تحليلية للدراسات السابقة التي تناولت كلا من السلوك المتباين للتكلفة ومخاطر المنشأة وقيمة المنشأة.

٦. خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لهدفه، قام الباحث بتقسيم الجزء التالي من هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية حيث يعرض القسم الأول: الإطار النظري للسلوك المتباين للتكلفة، ويعرض القسم الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة، بينما يعرض القسم الثالث والأخير: الخلاصة والنتائج.

٧. الإطار النظري للسلوك المتباين للتكلفة:

١/٧ مفهوم وأنواع السلوك المتباين للتكلفة:

شاع قبول مفهوم السلوك المتباين للتكلفة بعد اتفاق العديد من الدراسات حول تأكيد وجود هذا السلوك في بيئات اقتصادية مختلفة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية (الزمر، ٢٠٢٣)، حيث يشير السلوك المتباين للتكلفة إلى اختلاف أو تباين استجابة التكلفة للتغيرات المتماثلة في حجم النشاط صعوداً وهبوطاً، حيث تزداد بعض بنود التكاليف عند ارتفاع حجم النشاط بمقدار أو بمعدل أكبر أو أقل من انخفاضها عند حدوث انخفاض مساوي في حجم النشاط (Anderson et al., 2003)؛ عبد الحميد عبد المنعم، ٢٠١٥).

وبناءً على هذا التعريف يمكن تصنيف السلوك المتباين للتكلفة حسب الاتجاه إلى نوعين: السلوك المتباين الصاعد للتكلفة، والسلوك المتباين الهابط للتكلفة. وذلك كما يلي: (١) النوع الأول: السلوك المتباين الصاعد للتكلفة **Sticky Cost** : ترى دراسة (Anderson et al, 2003) أن السلوك المتباين الصاعد للتكلفة يحدث عندما يكون مقدار أو معدل الزيادة في التكاليف عند ارتفاع حجم النشاط أكبر من مقدار أو معدل انخفاضها عند حدوث انخفاض مساوي في حجم النشاط. (٢) النوع الثاني: السلوك المتباين الهابط للتكلفة **Anti-Sticky Cost**: ترى دراستي (Weiss, 2010. Balakrishnan et al, 2004) أن السلوك المتباين الهابط للتكلفة يحدث

عندما يكون مقدار أو معدل الزيادة في التكاليف عند ارتفاع حجم النشاط **أقل** من مقدار أو معدل انخفاضها عند حدوث انخفاض مساوي في حجم النشاط.

بناءً على ما تقدم؛ يرى الباحث أن هناك شبه اتفاق بين الدراسات التي تناولت مفهوم السلوك المتباين للتكلفة بنوعيه الصاعد والهابط على أنه "عبارة عن ظاهرة مُعقدة تصف عدم استجابة بعض بنود التكاليف بشكل متماثل للتغيرات المتساوية في حجم النشاط صعوداً وهبوطاً".

٢/٧ مسببات السلوك المتباين للتكلفة:

يرى الباحث أن أي قرار إداري لا يخلو من الدوافع الإدارية التي قد تقود المديرين نحو تفضيل بديل دون آخر حال اتخاذ القرار؛ ومن هنا يأتي السؤال الآتي: ما هي المسببات أو الدوافع الأساسية لقرارات المديرين التي يترتب عليها السلوك المتباين للتكلفة؟ هذا ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة السلوك المتباين للتكلفة ركزت على التعرف على مسببات أو دوافع أو محركات أو محددات أو العوامل المؤثرة على القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة موارد المنشأة عند حدوث تغيرات متساوية في حجم النشاط والمسببة للسلوك المتباين للتكلفة، ولذلك يكتفي الباحث بعرض أهم تلك المسببات وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

هذا ويوجد العديد من التصنيفات الخاصة بمسببات أو دوافع القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة موارد المنشأة عند حدوث تغيرات متساوية في حجم النشاط والمسببة للسلوك المتباين للتكلفة؛ حيث قسمتها دراسة (محمد مصطفى، ٢٠٢٠) إلى مسببات داخلية، ومسببات خارجية. بينما قسمتها دراسة (عبد الحميد عبد المنعم، ٢٠١٥) إلى المسببات الاقتصادية، والدوافع الإدارية. كما قسمتها دراسة (على مجاهد، ٢٠٢١) إلى مسببات سلوكية، مسببات داخلية، ومسببات خارجية. بينما قسمتها دراسة (سحر عبد السميع، ٢٠٢١) إلى دوافع اقتصادية، دوافع اجتماعية، دوافع سلوكية، ودوافع انتهازية. وفي هذا الصدد يقوم الباحث بتصنيف هذه المسببات / أو الدوافع في ثلاث مجموعات أساسية يمكن توضيحها في الشكل الآتي رقم (١)

:(Banker et al., 2018)



الشكل رقم (١) مسببات أو دوافع السلوك المتباين للتكلفة

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى دراسة (Banker et al., 2018)

١/٢/٧ تكاليف تعديل الموارد

يُقصد بتكاليف تعديل الموارد - تكاليف الاستغناء عن الموارد حالياً ثم استعادتها مُستقبلاً- بأنها عبارة عن "التضحيات الاقتصادية والاجتماعية والتعاقدية المترتبة على تعديل الموارد بنوعها المادية والبشرية عند حدوث تغيرات في حجم النشاط" (Abdi & Abdi, 2017).

وتؤثر تكاليف تعديل الموارد المادية و/ أو البشرية بشكل معنوي على قرارات المديرين المتعلقة بإدارة الموارد عند حدوث تغيرات مُتساوية في حجم النشاط وبالتبعية على درجة تباين سلوك التكلفة؛ حيث يقوم المديرون عند انخفاض حجم النشاط بالمُفاضلة -بناءً على تحليل التكلفة والعائد - بين تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المُستغلة وبين تكاليف تعديل تلك الموارد واتخاذ القرار المناسب. فعلى سبيل المثال: إذا كانت تكاليف تعديل الموارد أكبر من تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المُستغلة، فإن ذلك يؤدي إلى قيام المديرين باتخاذ قرار رشيد بالاحتفاظ بالموارد غير المُستغلة وعدم التخلص منها، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة تباين السلوك الصاعد للتكلفة

"معدل الزيادة في التكلفة عند ارتفاع حجم النشاط أكبر من معدل انخفاضها عند حدوث انخفاض مساوي في حجم النشاط" (Anderson et al,2003). هذا ويوجد العديد من المؤشرات التي يمكن أن يعتمد عليها المدبرون عند تقدير حجم تكاليف تعديل الموارد ومن بين تلك المؤشرات: كثافة الأصول، كثافة العمالة. وذلك على النحو التالي:

■ كثافة الأصول

لقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة طردية بين كثافة الأصول وبصفة خاصة كثافة الأصول الثابتة-جمود هيكل التكاليف- ودرجة تباين سلوك التكلفة. وهو ما تم تفسيره بارتفاع تكاليف تعديل تلك الموارد المادية غير المستغلة عن تكاليف الاحتفاظ بتلك الموارد عند حدوث انخفاض في حجم الطلب. هذا وقد يرجع هذا الارتفاع في تكاليف التعديل إلى تحمل المنشأة للتكاليف الآتية: خسائر بيع الأصول الثابتة، تكاليف إعداد وتركيب وتجهيز الأصول الثابتة وتدريب الموظفين عليها، تكاليف إعادة التفاوض من جديد على أصول ثابتة جديدة عند استعادتها حال انتعاش حجم الطلب مستقبلاً، الأمر الذي يترتب عليه تفضيل المديرين لقرار الاحتفاظ بتلك الموارد المادية غير المستغلة عند حدوث انخفاض في حجم الطلب وذلك تجنباً لتحمل هذه التكاليف الباهظة، ومن ثم زيادة درجة تباين سلوك التكلفة. على الجانب الآخر يؤدي انخفاض كثافة الأصول الثابتة إلى توفير درجة عالية من المرونة للمديرين في الاستجابة للتغيرات في حجم الطلب، الأمر الذي يترتب التقارب بين معدل تغير التكلفة عند زيادة حجم الطلب وبين معدل تغيرها عند حدوث انخفاض مساوي لحجم الطلب، وهو ما يعني انخفاض درجة تباين سلوك التكلفة (مثل: Jang et al.,2021; Banker et al., 2014).

وفي هذا الصدد؛ يتفق الباحث مع الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين كثافة الأصول الثابتة وبين درجة تباين سلوك التكلفة، حيث أن زيادة كثافة الأصول الثابتة يترتب عليها زيادة التكاليف الثابتة التي تُعد بمثابة تكاليف

تعاقدية إلزامية لا يمكن التخلص منها بسهولة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة تباين سلوك التكلفة.

■ كثافة العمالة

اتفقت العديد من الدراسات السابقة على أن المنشآت التي ترتفع فيها كثافة العمالة - وبصفة خاصة المنشآت التي تزداد فيها نسبة عقود العمالة الدائمة و/ أو العمالة ذات الكفاءات والمهارات المتخصصة- تزداد فيها درجة تباين سلوك التكلفة (Abdi & Abdi, 2017; Golden et al., 2020; Magheed, 2016). ولقد أرجعت هذه الدراسات السبب في ذلك إلى ارتفاع تكاليف تعديل هذه الموارد البشرية غير المستغلة عن تكاليف الاحتفاظ بها عند حدوث انخفاض في حجم الطلب، هذا وقد يرجع هذا الارتفاع في تكاليف التعديل إلى تحمل المنشأة للتكاليف الآتية: مدفوعات إنهاء الخدمة للعاملين المفصولين، التخلي عن العمالة المدربة، فقدان الروح المعنوية لدى العاملين الباقين بالمنشأة ومن ثم فقدان ولائهم وانتمايهم، وفقدان سمعة الشركة، فضلاً عن تحمل تكاليف إعادة التشغيل عند انتعاش حجم الطلب في المستقبل، وهذه التكاليف مثل: استقطاب واختبار وتدريب موظفين جدد، الأمر الذي يترتب عليه قيام مديري تلك المنشآت باتخاذ قرار بالاحتفاظ بتلك الموارد البشرية غير المستغلة وعدم التخلص منها عند حدوث انخفاض في حجم الطلب وذلك تجنباً لتحمل هذه التكاليف الباهظة، وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة درجة تباين سلوك التكلفة. **على الجانب الآخر** فإن المنشآت التي تزداد فيها نسبة عقود العمالة المؤقتة و/أو المنشآت أو الأقسام التي لا تحتاج إلى عمالة مرتفعة الكفاءة يكون لدى مديريها حرية ومرونة أكبر في تعديل هذه الموارد والتخلص منها بسهولة وخاصةً عند انخفاض حجم الطلب وذلك لانخفاض تكاليف التعديل، الأمر الذي يؤدي إلى التقارب بين معدل تغير التكلفة عند زيادة حجم الطلب وبين معدل تغيرها عند حدوث انخفاض مساوي لحجم الطلب، وهو ما يعني انخفاض درجة تباين سلوك التكلفة.

٢/٢/٧ التوقعات الإدارية بشأن المبيعات المستقبلية

يُقصد بالتوقعات الإدارية " قيام المديرين بالتنبؤ بحالة الطلب المُستقبلي، والفترة الزمنية المُتوقعة لاستمرار الانخفاض فيه وذلك في ظل ظروف عدم التأكد المُحيطة بمستقبل الطلب". وتنقسم تلك التوقعات إلى توقعات إدارية مُتفائلة، وتوقعات إدارية متشائمة (Banker et al, 2018).

هذا وتعد التوقعات الإدارية – المُتفائلة أو المتشائمة- أحد العوامل المؤثرة على القرارات الإدارية المُتعلقة بتعديل الموارد عند حدوث تغيرات في حجم النشاط وبالتبعية على درجة تباين سلوك التكلفة. ففي حالة التوقعات الإدارية المتفائلة؛ يقوم المديرين باتخاذ قرار سريع بزيادة الموارد عند زيادة حجم الطلب مع التردد والتباطؤ في اتخاذ القرار المُتعلق بتخفيض الموارد غير المُستغلة والاحتفاظ بها عند انخفاض حجم الطلب -زيادة درجة تباين سلوك التكلفة-، وذلك لأن هؤلاء المديرين ينظرون إلى مستقبل الطلب نظرة إيجابية حيث يرون أن ظاهرة الانخفاض في الطلب هي ظاهرة مؤقتة وأنه يمكن استعادة مستوياته في المستقبل القريب. أما في حالة التوقعات الإدارية المتشائمة؛ فإن المديرين يفضلون التخلص من الموارد غير المُستغلة وعدم الاحتفاظ بها عند انخفاض حجم الطلب -انخفاض درجة تباين سلوك التكلفة- وذلك لأن هؤلاء المديرين ينظرون إلى مستقبل الطلب نظرة سلبية وتشاؤمية، ويرون ظاهرة الانخفاض في الطلب ظاهرة دائمة ستستمر في المستقبل (هاجر عبد الرحمن، ٢٠٢٠؛ Banker et al, 2014; Banker et al., 2018)

وفي هذا الصدد؛ يرى الباحث أنه إذا كان السلوك المتباين للتكلفة ينشأ نتيجة توقعات المديرين بشأن مستقبل الطلب، فإن هذا يعني أن درجة السلوك المتباين للتكلفة مبنية على توقعات إدارية قد تتحقق وقد لا تتحقق، وهو ما يؤدي إلى خلق حالة من عدم التأكد بشأن النتائج المستقبلية للمنشأة. ولذلك يجب أن تكون هذه التوقعات مبنية على معلومات دقيقة ومؤشرات واقعية وغير متحيزة تعكس الواقع السائد في البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة.

هذا وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة في بناء توقعاتها بشأن حجم الطلب المستقبلي، وهذه المؤشرات مثل: الحالة الاقتصادية العامة للدولة، اتجاه تغير مبيعات الفترة السابقة. وذلك على النحو التالي:

■ **الحالة الاقتصادية العامة للدولة (نمو أو كساد)**

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي من فترة لأخرى يؤدي إلى حدوث حالة من التفاؤل لدى المديرين تجعلهم يتوقعون أن ظاهرة ارتفاع حجم الطلب هي ظاهرة دائمة وأن ظاهرة انخفاض الطلب -إن حدثت- هي ظاهرة مؤقتة، وهو ما يؤدي إلى قيام هؤلاء المديرين باتخاذ قرار سريع بزيادة الموارد عند زيادة حجم الطلب مع التردد والتباطؤ في اتخاذ القرار المُتعلق بتخفيض الموارد غير المُستغلة والاحتفاظ بها عند انخفاض حجم الطلب، وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة درجة تباين سلوك التكلفة. وعلى النقيض من ذلك تؤدي فترات الكساد الاقتصادي السائدة في الدولة إلى تفضيل المديرين التخلص من الموارد غير المُستغلة بسرعة وعدم الاحتفاظ بها عند انخفاض حجم الطلب مع الإحجام عن إضافة موارد جديدة عند زيادة حجم الطلب (Zonatto et al., 2018; Ibrahim, 2015; Anderson et al., 2003; Banker et al., 2016).

وفي نفس السياق؛ يمكن للباحث توضيح أثر كل من التضخم وتحرير سعر الصرف -كمؤشرين على حالة الكساد الاقتصادي السائد في الدولة المصرية في السنوات الأخيرة- على درجة السلوك المتباين للتكلفة. حيث يترتب على التضخم وتحرير سعر الصرف: ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تفضيل المديرين التخلص من الموارد غير المُستغلة بسرعة وعدم الاحتفاظ بها، لا سيما مع توقع استمرار هذا التضخم والتعويم.

■ **اتجاه تغير مبيعات الفترة السابقة**

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن زيادة مبيعات الفترة السابقة يؤدي إلى تشكيل توقعات إدارية مُتفائلة حول مستقبل الطلب، الأمر الذي يترتب عليه تفضيل

المديرين للاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وعدم التخلص منها عند انخفاض حجم الطلب لحين ارتفاع حجم الطلب مرة أخرى في المستقبل، وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة درجة تباين سلوك التكلفة. وعلى النقيض من ذلك يؤدي **انخفاض** مبيعات الفترة السابقة إلى تشكيل توقعات إدارية متشائمة عن استمرار انخفاض الطلب في المستقبل، الأمر الذي يدفع المديرين نحو سرعة التخلص من الموارد غير المستغلة وعدم الاحتفاظ بها. (Banker et al., 2014; Blue et al., 2013; Chen et al., 2015).

وفي هذا الصدد؛ يرى الباحث أن اعتماد المديرين على اتجاه تغير مبيعات الفترة السابقة – فترة واحدة فقط- في بناء توقعاتهم المتفائلة أو المتشائمة قد يكون غير دقيق، حيث قد يكون الانخفاض في هذه الفترة انخفاض عرضي "حدث شاذ"، ولذلك يجب الاعتماد على سلسلة زمنية بدلاً من الاعتماد على فترة زمنية واحدة، حتى يتسنى لهم تشكيل توقعات إدارية دقيقة تساهم بشكل فعال في اتخاذ القرار المناسب.

٣/٢/٧ الدوافع الإدارية

تعد الدوافع الإدارية الانتهازية التي تنبع من مشكلة الوكالة أحد العوامل المؤثرة على القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة الموارد عند حدوث تغيرات في حجم النشاط وبالتبعية على درجة تباين سلوك التكلفة. ومن أبرز تلك الدوافع: دافع بناء الإمبراطورية الإدارية، ودوافع إدارة الأرباح. وذلك على النحو التالي:

■ دافع بناء الإمبراطورية الإدارية

يُقصد ببناء الإمبراطورية الإدارية بأنه عبارة عن "ميل المديرين إلى تنمية الشركة بما يتجاوز حجمها الأمثل لما يترتب على ذلك من حصول هؤلاء المديرين على عوائد نقدية – وذلك إذا كانت تعويضاتهم دالة في حجم الشركة- وعوائد غير نقدية متمثلة في المكانة والهيبة التي تأتي من رئاسة منشأة كبيرة". وبالتالي قد يلجأ المديرون الذين لديهم تلك الدوافع إلى اتخاذ قرارات انتهازية بالإفراط في زيادة الموارد عند زيادة حجم الطلب مع عدم التخلص من الموارد غير المستغلة التي لا لزوم لها عند انخفاض حجم الطلب، وذلك بهدف تعظيم مصالحهم الشخصية حتى ولو على حساب مصلحة جميع

الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة تباين سلوك التكلفة بعيداً عن مستواها الأمثل (Chen et al., 2012).

■ دوافع إدارة الأرباح

عندما يكون لدى الإدارة الدافع لإدارة الأرباح الهابطة فإنها تلجأ وبشكل انتهازي إلى اتخاذ قرارات تضر بمصلحة المنشأة، وهذه القرارات مثل: الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة التي لا لزوم لها عند انخفاض حجم الطلب، مما يترتب عليه زيادة تكاليف المنشأة -تكاليف البحوث والتطوير، تكاليف الإنتاج- وانخفاض أرباحها، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة تباين سلوك التكلفة (Nazari, 2019).

بناءً على ما تقدم؛ يمكن للباحث تقسيم مسببات أو دوافع القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة موارد المنشأة عند حدوث تغيرات متساوية في حجم النشاط والمسببة للسلوك المتباين للتكلفة إلى نوعين وهما: دوافع أو محركات أخلاقية رشيدة، ودوافع أو محركات انتهازية غير رشيدة.

ففي النوع الأول: المسببات أو الدوافع الأخلاقية الرشيدة؛ يستند المديرون عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بإدارة الموارد إلى: تكاليف تعديل الموارد و/ أو توقعاتهم الإدارية بشأن المبيعات المستقبلية، حيث يقوم هؤلاء المديرون -بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية غير المتحيزة- **بالمفاضلة** -بناءً على تحليل التكلفة والعائد- بين بديل الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وتحمل تكاليف الاحتفاظ بها وبين بديل التخلص من الموارد غير المستغلة وتحمل تكاليف تعديلها، **وبالتنبؤ غير المتحيز** لحالة الطلب المستقبلي عند انخفاض حجم النشاط، وذلك للوصول إلى أفضل قرار رشيد يحقق أهداف المنشأة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ظهور درجة من السلوك المتباين للتكلفة تقترب من المستوى الأمثل أي أنه في هذه الحالة يكون " السلوك المتباين للتكلفة ظاهرة صحية ". أما في النوع الثاني: **المسببات أو الدوافع الانتهازية غير الرشيدة؛** فإن قرارات إدارة الموارد تحركها الدوافع الإدارية الانتهازية و/ أو المؤشرات المتحيزة، مما يؤدي إلى ظهور درجة من السلوك المتباين للتكلفة تبتعد تماماً عن المستوى الأمثل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى

الإضرار بمصلحة المنشأة أي أنه في هذه الحالة يكون "السلوك المتباين للتكلفة ظاهرة غير صحية".

٣/ ٧ آثار السلوك المتباين للتكلفة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت محددات السلوك المتباين للتكلفة، إلا أن هناك ندرة -حتى الآن- في الدراسات التي تناولت الآثار المترتبة على هذا السلوك (Reimer, 2019). ومن بين هذه الآثار ما يلي:

■ توقعات الأرباح

لقد ركزت معظم الدراسات التي تناولت آثار السلوك المتباين للتكلفة على توقعات الأرباح الصادرة عن المحللين الماليين؛ حيث يؤدي السلوك المتباين للتكلفة إلى انخفاض دقة توقعات الأرباح، حيث أن زيادة درجة تباين سلوك التكلفة تؤدي إلى زيادة درجة التشكك في التوزيع الطبيعي لأرباح المنشأة (تقلبات الأرباح التي تعد مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح المحاسبية وزيادة مخاطر المنشأة)، الأمر الذي يترتب عليه تشكك المحللين الماليين عند إصدارهم لتوقعاتهم، ومن ثم انخفاض دقة هذه التوقعات (Ciftci et al., 2016; Weiss, 2010).

وفي هذا الصدد؛ يرى الباحث أن انخفاض دقة توقعات الأرباح الصادرة عن المحللين الماليين تؤدي إلى قيام الأطراف أصحاب المصالح - مستثمرين ودائنين وغيرهم- الذين يعتمدون على هذه التوقعات في بناء تقديراتهم لقيمة المنشأة باتخاذ قرارات خاطئة، الأمر الذي يعود بالسلب على أسواق رأس المال بصفة عامة. لذا يتفق الباحث مع الدراسات التي تقضي بأنه يجب على المحللين الماليين الأخذ في الاعتبار السلوك المتباين للتكلفة عند إجراء تحليلاتهم، عن طريق تضمين القيمة التنبؤية لهذا السلوك في نماذج التحليل الخاصة بهم، وذلك حتى تتوفر لديهم رؤية شاملة وفهم أعمق لأداء المنشأة يساعدهم في إصدار توقعات أكثر دقة (رحاب عادل، ٢٠٢٣؛ Ciftci et al., 2016; Wu& Wilson, 2022).

■

■ خطر انهيار أسعار الأسهم

اهتمت بعض الدراسات بتناول أثر السلوك المتباين للتكلفة على خطر انهيار أسعار الأسهم. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة وذلك كما يلي: وجدت دراسة (Habib & Costa, 2022) أن السلوك المتباين للتكلفة يؤدي إلى زيادة خطر انهيار سعر السهم؛ حيث تحظى المنشآت التي تتصف بزيادة درجة تباين سلوك التكلفة باهتمام وتغطية أقل من قبل المحللين الماليين، وهو ما يعني انخفاض الدور الرقابي الذي يقوم به هؤلاء المحللين على تصرفات وقرارات المديرين، الأمر الذي يُمكن هؤلاء المديرين من إخفاء الأخبار السيئة لفترات طويلة حتى تصل إلى نقطة معينة تتراكم عندها هذه الأخبار ويكون مواصلة إخفائها مرتفعة للغاية بالنسبة للمديرين، وهو ما يجعلهم يضطرون إلى الإفصاح عن كافة هذه الأخبار مرة واحدة، وهو ما يؤدي وبشكل مفاجئ إلى انهيار أسعار أسهم المنشأة.

وعلى النقيض من ذلك؛ توصلت دراسة (Tang et al., 2022) إلى أن السلوك المتباين للتكلفة يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار سعر السهم؛ حيث اعتبرت أن السلوك المتباين للتكلفة هو بمثابة سلوك ناشئ عن قيام المديرين باتخاذ قرار أخلاقي بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وعدم التخلص منها عند انخفاض حجم النشاط، لوجود مؤشرات تدل على أن ظاهرة انخفاض الطلب هي ظاهرة مؤقتة وأن الطلب سيتعافى في المستقبل فضلاً عن ارتفاع تكاليف التعديل، وهو ما يعني أن هذا القرار قائماً على معلومات ملائمة للمفاضلة بين البدائل مشتقة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمنشأة، وليس قائماً على التحيزات الشخصية والدوافع الانتهازية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الحد من المخاطر التي يُمكن أن تتعرض لها المنشأة ومنها: خطر انهيار أسعار الأسهم.

■ القرارات الإدارية

يؤثر السلوك المتباين للتكلفة بشكل سلبي على القرارات الإدارية التي يتم اتخاذها داخل المنشأة وذلك إذا لم يتم إدراكه واتخاذها في الاعتبار بشكل كامل عند تقدير بنود التكاليف اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة المتعلقة: بإعداد

الموازنات التخطيطية وتسعير المنتجات، الصنع أم الشراء، تقييم الأداء والرقابة وغيرها من القرارات. وفي هذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستمرار في استخدام المدخل التقليدي المتعارف عليه "مدخل السلوك المتماثل للتكلفة" عند حساب وتقدير بنود التكاليف المختلفة، يؤدي إلى عدم رُشد القرارات الإدارية وانخفاض دقتها وذلك نتيجة اعتمادها على معلومات تكاليفيه غير دقيقة، الأمر الذي ينعكس بالسلب على المنشأة. لذا يُمكن القول بأنه يجب تضمين معاملات تباين التكلفة في المعادلات الخاصة بتقديرات بنود التكاليف المختلفة لضمان تحسين جودة القرارات الإدارية (عبد الحميد عبد المنعم، ٢٠١٥؛ محمد السيد، ٢٠١٩؛ شريف محمد، ٢٠١٧).

٨. الدراسات السابقة:

لأغراض هذه الدراسة يقوم الباحث باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة وقيمتها، وذلك من خلال تقسيم تلك الدراسات إلى مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكاليف على مخاطر المنشأة:

▪ دراسة (Mahdavinia & Zolfaghari, 2017)

تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ومخاطر المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (٩٣) منشأة من المنشآت المدرجة في بورصة طهران، وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٩: ٢٠١٥)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: مخاطر المنشأة؛ تم قياسها باستخدام التقلبات في أسعار الأسهم وهي تساوي الانحراف المعياري لأسعار الأسهم كمؤشر سوقي.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Anderson et al., 2003) الذي يعتمد على معادلة الانحدار السابق توضيحها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف في منشآت الأعمال كلما أدى ذلك إلى زيادة التقلبات في أسعار الأسهم ومن ثم زيادة المخاطر السوقية للمنشأة.

▪ دراسة (Yao,2018)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على مخاطر المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت الصناعية المدرجة في البورصة الصينية، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٥)، حيث بلغ عدد المشاهدات (٩٧٨٦) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: مخاطر المنشأة؛ تم قياسها باستخدام نموذج (Z_Score) كمؤشر محاسبي، وقد تم توضيحه مسبقاً.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد لتكاليف التشغيل؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010) الذي تم توضيحه مسبقاً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد لتكاليف التشغيل تؤدي إلى زيادة المخاطر المحاسبية للمنشأة. وقد تم تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الانتهازية الإدارية؛ التي تقضي بأن السلوك المتباين الصاعد للتكلفة ينشأ ويزداد نتيجة قيام المديرين الانتهازيين -الذين لديهم الدافع لبناء الإمبراطورية الإدارية- بالإفراط في زيادة الموارد عند زيادة حجم الطلب مع الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة التي قد لا يكون لها لزوم عند انخفاض حجم الطلب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وهيكل الموارد بما لا يتطابق مع ظروف التشغيل الكلية للمنشأة، وهو ما يعد مؤشراً على انخفاض كفاءة تخصيص موارد المنشأة وعدم الاستغلال الكفء لها، مما يؤثر بالسلب على القدرة التنافسية للمنشأة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض كفاءة الأنشطة التشغيلية وزيادة المخاطر (الخسائر) التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال.

▪ دراسة (Tang, 2019)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على احتمالية حدوث خسائر مستقبلية. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت المدرجة في البورصة الصينية، وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٧: ٢٠١٨)، حيث بلغ عدد المشاهدات (١٣١٢٥) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: احتمالية حدوث خسائر مستقبلية؛ تم قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا حققت المنشأة خسارة في السنة $t+1$ ، ويأخذ القيمة صفر فيما عدا ذلك.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Anderson et al., 2003) السابق توضيحه. وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية في منشآت الأعمال كلما أدى ذلك إلى زيادة احتمالية تعرضها لخسائر مستقبلية أي زيادة المخاطر المحاسبية للمنشأة. وقد تم تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الانتهازية الإدارية السابق توضيحها.

▪ دراسة (Yan, 2021)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على مخاطر المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت غير المالية المدرجة في البورصة الصينية، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩: ٢٠١٩)، حيث بلغ عدد المشاهدات (١٤٠٠٠) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: مخاطر المنشأة؛ تم قياسها باستخدام التقلبات في الأرباح وهي تساوي الانحراف المعياري لمعدل العائد للأصول لسنتين متتاليتين كمؤشر محاسبي.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد للتكاليف؛ تم قياسه باستخدام

نموذج (Weiss, 2010) السابق توضيحه.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف تؤدي إلى زيادة المخاطر المحاسبية للمنشأة.

□ تحليل دراسات المجموعة الأولى

يتم تحليل هذه المجموعة من الدراسات السابقة لبيان أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسات فيما يتعلق بالمجالات التالية: هدف الدراسة، العينة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، ونتائج الدراسة.

■ **المجال الأول: هدف الدراسة:** تهدف هذه المجموعة من الدراسات إلى فحص أثر السلوك المتباين للتكاليف كمتغير مستقل على مخاطر المنشأة أو أحد مؤشراتها كمتغير تابع.

■ **المجال الثاني: العينة:** تتمثل العينة في معظم الدراسات في المنشآت غير المالية التي تعمل في القطاعات المختلفة. هذا وقد تركزت بيئة التطبيق التي تمت فيها معظم دراسات هذه المجموعة الأولى في بيئة أعمال الدول النامية. كما أن جميع دراسات هذه المجموعة استخدمت تحليل بيانات Panel Data

■ **المجال الثالث: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:** تمثل "مخاطر المنشأة" المتغير التابع، وقد ركزت جميع دراسات هذه المجموعة على استخدام المقاييس المحاسبية لقياس المخاطر فيما عدا دراسة (Mahdavinia & Zolfaghari, 2017). ويرى الباحث أنه يمكن إسناد السبب في ذلك إلى "السلوك المتباين للتكاليف" الذي يمثل المتغير المستقل في هذه المجموعة من الدراسات، حيث أنه من المتوقع أن تكون المقاييس المحاسبية أكثر حساسية بأي تغير يحدث في أي بند من بنود التكاليف وذلك مقارنةً بالمقاييس السوقية. هذا ويمثل "السلوك المتباين للتكاليف" المتغير المستقل، وقد تعددت طرق قياسه أيضاً.

■ **المجال الرابع: نتائج الدراسة:** أخذت نتائج تلك الدراسات اتجاهاً واحداً فقط ينص على "وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ومخاطر المنشأة". هذا وقد استندت هذه الدراسات في تفسيرها لهذه العلاقة الطردية إلى مجموعة من النظريات والمبررات التي منها: نظرية تعديل الموارد، نظرية تأخير تعديل التكلفة، ونظرية الانتهازية الإدارية. التي يمكن توضيحهم كما يلي:

فوفقاً لنظرية تعديل الموارد؛ يُمكن القول بأن درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف تنشأ بسبب ارتفاع تكاليف التعديل عن تكاليف الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة، حيث تقوم الإدارة باتخاذ قرار عقلائي ومدرّوس بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم الطلب، هذا ويعد الاحتفاظ بموارد غير مستغلة – وبصفة خاصة في حالة الركود في حجم الطلب وزيادة درجة عدم التأكد بشأن الطلب المستقبلي- بمثابة مؤشر على عدم الاستغلال الكفء لموارد المنشأة وهدرها وضياعاها - وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية وزيادة المخاطر المحاسبية للمنشأة. (Yan, 2021)

أما وفقاً لنظرية تأخير تعديل التكلفة؛ التي تقضي بأن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف يعكس عدم قدرة المديرين على تخفيض التكاليف بالسرعة الكافية لمواكبة الانخفاض في حجم الطلب، أي أنه ينشأ نتيجة تباطؤ أو تأخر المديرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن تعديل الموارد عند انخفاض حجم الطلب، ومن ثم فإن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف تعد بمثابة مؤشر على ضعف الإدارة الداخلية للمنشأة وعدم قدرتها على التكيف السريع مع التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض المنشأة لحدوث خسائر أي زيادة مخاطر المنشأة. (Tang, 2019)

ووفقاً لنظرية الانتهازية الإدارية؛ التي تقضي بأن السلوك المتباين الصاعد للتكلفة ينشأ ويزداد نتيجة قيام المديرين الانتهازيين -الذين لديهم الدافع لبناء الإمبراطورية الإدارية- بالإفراط في زيادة الموارد عند زيادة حجم الطلب مع الاحتفاظ بالموارد غير المُستغلة التي قد لا يكون لها لزوم عند انخفاض حجم الطلب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وهيكل الموارد بما لا يتطابق مع ظروف التشغيل الكلية للمنشأة، وهو ما يعد مؤشراً على انخفاض كفاءة تخصيص موارد المنشأة وعدم الاستغلال الكفء لها، مما يؤثر بالسلب على القدرة التنافسية للمنشأة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض كفاءة الأنشطة التشغيلية وزيادة المخاطر (الخسائر) التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال (Yao,2018; Tang, 2019)

تعليقاً على النظريات السابق عرضها؛ يرى الباحث أن نظرية تعديل الموارد قد قامت بإسناد السبب في وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ومخاطر المنشأة إلى أنه: على الرغم من أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف هو "ظاهرة صحية" تظهر نتيجة قيام المديرين باتخاذ قرارات أخلاقية وعقلانية ومدروسة، إلا أنه يؤدي إلى زيادة الموارد غير المستغلة التي تعد بمثابة مؤشر على انخفاض كفاءة تخصيص الموارد في ظل بيئة المنافسة الحادة، وهو قد يهدد بقاء منشآت الأعمال ويزيد من مخاطرها المحاسبية. **في حين أن نظرية الانتهازية الإدارية** ونظرية تأخير تعديل التكلفة قد قاما بإسناد السبب في وجود هذه العلاقة الطردية إلى: أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف "ظاهرة غير صحية" تظهر نتيجة الانتهازية الإدارية و/ أو ضعف القدرة الإدارية، واعتبرت ههما السبب الأساسي في قيام مديري منشآت الأعمال باتخاذ قرارات انتهازية متعمدة أو غير متعمدة - قرارات تعديل الموارد عند حدوث تغيرات في حجم الطلب- تضر بمصلحة المنشأة وتتسبب في وجود موارد غير مُستغلة -انخفاض كفاءة تخصيص الموارد وعدم الاستغلال الكفء لها-، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة المخاطر المحاسبية للمنشأة. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق بين الدراسات السابقة على وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ومخاطر المنشأة، وذلك من منطلق أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف سواء أكان ظاهرة صحية أو غير صحية، يترتب عليه وجود موارد غير مستغلة -تكاليف لا تحقق قيمة- وهو ما يدل على عدم تخصيص الكفاء للموارد.

وفي هذا الصدد؛ يرى الباحث أنه يجب على مديري منشآت الأعمال العمل على تحسين كفاءة تخصيص الموارد المحدودة أي إدارة التكاليف بفعالية، وذلك من خلال العمل على امتلاك هيكل تكلفة مرّن يسمح بالتعديلات بسهولة في حالة حدوث تغيرات في حجم الطلب، وهو ما يؤدي إلى انخفاض درجة السلوك المتباين الصاعد أو الهابط للتكاليف لتقترب من المستوى الأمثل، مما يؤدي في النهاية إلى تمكين المنشآت من الحفاظ على القدرة التنافسية في السوق والحد من المخاطر.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكاليف على قيمة المنشأة:

▪ دراسة (Warganegara& Tamara, 2014)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد لهذه التكاليف -إن وُجد- على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (١٦٥) منشأة من المنشآت المدرجة في البورصة الإندونيسية، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧: ٢٠١٢)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: قيمة المنشأة؛ تم قياسها باستخدام ربحية السهم.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).
وقد توصلت الدراسة إلى أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية يؤدي إلى انخفاض القيمة المحاسبية للمنشأة.

▪ دراسة (Kontesa & Brahmana, 2018)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (٣١٥) منشأة من المنشآت المدرجة في البورصة الماليزية، وذلك خلال الفترة (٢٠١٠: ٢٠١٤)، حيث بلغ عدد المشاهدات (١٥٧٥) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: القيمة السوقية للمنشأة؛ تم قياسها باستخدام مقياس Tobin's Q.

المتغير المستقل: السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة، حيث ينشأ السلوك المتباين الصاعد للتكاليف نتيجة قيام المديرين باتخاذ قرار عقلاني ومدرّوس بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وعدم التخلص منها عند انخفاض حجم الطلب، وهو ما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة في السوق.

▪ دراسة (Yang et al, 2020)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت غير المالية المدرجة في البورصة الصينية، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٦)، حيث بلغ عدد المشاهدات (١١٣٢٠) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: القيمة السوقية للمنشأة؛ تم قياسها باستخدام مقياس Tobin's Q.
المتغير المستقل: السلوك المتباين للتكاليف؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير غير متجانس بين الفترات الزمنية للسلوك المتباين الصاعد لتكاليف التشغيل على القيمة السوقية للمنشأة. حيث تبين أن زيادة السلوك المتباين الصاعد لتكاليف التشغيل تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية الحالية للمنشأة "في الأجل القصير"، ولكنها تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية المستقبلية للمنشأة "في الأجل الطويل".

▪ دراسة (Abdullah, 2021)

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (١٠٢) منشأة من المنشآت السعودية المدرجة في القطاعات المختلفة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٩: ٢٠١٨)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: قيمة أو ربحية المنشأة؛ تم قياسها باستخدام معدل العائد على الاستثمار.

المتغير المستقل: السلوك المتباين للتكاليف؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Anderson et al., 2003) السابق توضيحه.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تؤدي إلى انخفاض ربحية المنشأة.

■ دراسة (سحر عبد السميع، ٢٠٢١)

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر السلوك المتباين للتكاليف على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (٧٢) منشأة من المنشآت المدرجة في البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة (٢٠١٣: ٢٠١٧)، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي: **المتغير التابع:** القيمة السوقية للمنشأة؛ تم قياسها باستخدام مقياس Tobin's Q. **المتغير المستقل:** السلوك المتباين الصاعد للتكاليف؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة. وهو ما يعني أن هذا السلوك ينشأ نتيجة دوافع اقتصادية واجتماعية وليست دوافع انتهازية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على قيمة المنشأة.

■ دراسة (Zhang et al, 2021)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة في الأجلين القصير والطويل وذلك في ظل وجود بيئة تنافسية قوية. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت الأمريكية التي تعمل في قطاع الصناعة، وذلك خلال الفترة (١٩٧٤: ٢٠١٧)، حيث بلغ عدد المشاهدات (٥٧٥٣٨) مشاهدة. وقد تم قياس قيمة المنشأة باستخدام كل من: معدل العائد على الأصول ROA_t ، ومقياس Q_{t+1} Tobin، كما تم قياس السلوك المتباين الصاعد للتكاليف باستخدام نموذج (Anderson et al., 2003).

وقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل وجود بيئة تنافسية قوية؛ توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تؤدي إلى انخفاض القيمة المحاسبية للمنشأة في الأجل القصير؛ وهو ما يعني أن السلوك المتباين الصاعد إلى زيادة التكاليف وانخفاض الربحية ومن ثم انخفاض القيمة المحاسبية للمنشأة. بينما اتضح أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة

في الأجل الطويل؛ وهو ما يعني أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ناشئ عن قرار إداري عقلاني ومدرّوس ويأخذ في الاعتبار مصلحة المنشأة على المدى الطويل، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تعظيم قيمة المنشأة.

■ دراسة (Costa & Habib, 2023)

تهدف الدراسة إلى فحص أثر السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة. وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت الأمريكية، وذلك خلال الفترة (١٩٨٢: ٢٠١٦)، حيث بلغ عدد المشاهدات (٨٥٥٢١) مشاهدة، وتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: القيمة السوقية للمنشأة؛ تم قياسها باستخدام مقياس Tobin's Q.

المتغير المستقل: السلوك المتباين للتكاليف؛ تم قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف البيعية والعمومية والإدارية وتكاليف التشغيل تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمنشأة؛ وهو ما يعني أن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف ينشأ نتيجة قيام المديرين باتخاذ قرار انتهازي بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم النشاط لتعظيم مصالحهم الشخصية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة المنشأة.

□ تحليل دراسات المجموعة الثانية

يتم تحليل هذه المجموعة من الدراسات السابقة لبيان أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسات فيما يتعلق بالمجالات التالية: هدف الدراسة، العينة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، ونتائج الدراسة.

■ **المجال الأول: هدف الدراسة:** تهدف دراسات هذه المجموعة إلى فحص أثر

السلوك المتباين للتكاليف كمتغير مستقل على قيمة المنشأة كمتغير تابع.

■ **المجال الثاني: العينة:** تتمثل العينة في معظم الدراسات في المنشآت غير

المالية التي تعمل في القطاعات المختلفة. هذا وقد تركزت بيئة التطبيق التي

تمت فيها معظم هذه الدراسات في بيئة أعمال الدول النامية. كما أن جميع

الدراسات استخدمت تحليل بيانات Panal Data، وتنوعت فترة الدراسة ما بين فترة كبيرة وصغيرة.

■ **المجال الثالث: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:** تمثل "قيمة المنشأة" المتغير التابع، ولقد تنوعت المقاييس المستخدمة ما بين: المقاييس السوقية، والمقاييس المحاسبية. كما يمثل "السلوك المتباين للتكاليف" المتغير المستقل، وقد ركزت معظم دراسات هذه المجموعة على قياسه باستخدام نموذج (Weiss, 2010).

■ **المجال الرابع: نتائج الدراسة:** تباينت نتائج هذه الدراسات؛ حيث أخذت هذه النتائج ثلاثة اتجاهات مختلفة وهم: (١) الاتجاه الأول: توجد علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة. (٢) الاتجاه الثاني: توجد علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة. (٣) الاتجاه الثالث: يوجد تأثير غير متجانس للسلوك المتباين الصاعد على قيمة المنشأة. هذا وقد استنبط الباحث بعض المبررات والنظريات التي استخدمتها تلك الدراسات في تفسير هذه الاتجاهات الثلاثة. وبناءً على ذلك؛ يقوم الباحث فيما يلي بتوضيح ومناقشة وتحليل هذه المبررات والنظريات لكل اتجاه على حدة وإبداء وجهة نظره فيها:

(١) الاتجاه الأول: توجد علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة

في ضوء العلاقة العكسية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية للمنشأة، يُعد قيام المديرين باتخاذ قرار بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وعدم التخلص منها عند انخفاض حجم الطلب بمثابة مؤشراً على انخفاض قدرتهم على التكيف مع التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية نتيجة جمود هيكل التكاليف بما لا يتناسب مع التقلبات في حجم الطلب، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف ومن ثم انخفاض الربحية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض القيمة المحاسبية للمنشأة.

(Warganegara& Tamara, 2014; Abdullah, 2021)

وفي ضوء العلاقة العكسية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة السوقية للمنشأة؛ توفر "نظرية الوكالة" أساساً لتفسير هذه العلاقة العكسية. حيث تقضي بأن المستثمرين ينظرون إلى السلوك المتباين الصاعد للتكاليف- على أنه سلوك ناشئ عن القرارات الانتهازية المتعلقة بتعديل الموارد عند انخفاض حجم الطلب، حيث أن هذه القرارات يتخذها المديرون لتعظيم مصالحهم الشخصية-بناءً على الامبراطورية الإدارية-، وهو ما يترتب عليه انخفاض قيمة المنشأة في السوق. (Costa & Habib, 2023)

بناءً على ما تقدم؛ يرى الباحث أن الدراسات التي قضت بوجود علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية أو السوقية للمنشأة تنظر إلى السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على أنه سلوك ناشئ عن ضعف وفشل وانتهازية مديري منشآت الأعمال في إدارة الموارد الخاصة بالمنشأة عند حدوث تغيرات في حجم الطلب وهو ما يؤدي إلى الإضرار بالقيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة.

٢) الاتجاه الثاني: توجد علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة

في ضوء العلاقة الطردية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة السوقية للمنشأة؛ توفر "نظرية التوافق The Alignment Theory" أساساً لتفسير هذه العلاقة الطردية؛ حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن هناك توافقاً بين مصالح المديرين والملاك، حيث يقوم المديرون باعتبارهم وكيل مؤتمن على مصالح المنشآت بأداء واجباتهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل "مثالية الإدارة". وبالاستناد إلى هذه النظرية يمكن القول بأن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف هو سلوك ناشئ عن قيام المديرين باتخاذ قرار عقلائي ومدروس بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة وعدم التخلص منها عند انخفاض حجم الطلب، حيث يتخذون هذا القرار بسبب ارتفاع تكاليف تعديل الموارد ووجود مؤشرات توحى بتحسين الطلب المستقبلي، الأمر الذي يترتب عليه: تحقيق وفورات تكلفة على المدى الطويل (الفرق

بين تكاليف الاحتفاظ وتكاليف التعديل المرتفعة)، والاستفادة من الموارد غير المستغلة التي احتفظت بها المنشأة في مقابلة الزيادة المستقبلية في حجم الطلب وفي استغلال الفرص التسويقية الجديدة، وذلك قبل أن يتمكن منافسيها من التصرف، مما يترتب عليه زيادة الحصة السوقية ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنشأة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعظيم قيمة المنشأة في السوق. (سحر عبد السميع، ٢٠٢١:

(Kontesa & Brahmana, 2018)

وفي هذا الصدد؛ يمكن للباحث الاستناد إلى **"نظرية السوق الكفاء"** في تقديم تفسير آخر لهذه العلاقة الطردية، حيث تقضي هذه النظرية بأن المعلومات المتعلقة بالقرارات الأخلاقية الخاصة بتعديل الموارد التي يتخذها المديرون عند حدوث تغير في حجم الطلب تنعكس مباشرة في سعر السهم في السوق، حيث يقوم المستثمر الرشيد -الذي يدرك أن هذه القرارات تصب في مصلحة المنشأة- بتضمين المعلومات المتعلقة بهذه القرارات في قراره الاستثماري الخاص بتداول الأسهم، وهو ما يؤثر بالإيجاب على سعر سهم المنشأة في السوق ومن ثم زيادة القيمة السوقية للمنشأة.

بناءً على ما تقدم؛ يرى الباحث أن الدراسات التي قضت بوجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة السوقية للمنشأة تنظر إلى السلوك المتباين الصاعد للتكاليف على أنه سلوك ناشئ عن قيام المديرين باتخاذ قرارات عقلانية ومدرسة دراسة طويلة المدى وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة قيمة المنشأة في السوق.

٣) الاتجاه الثالث: يوجد تأثير غير متجانس بين الفترات الزمنية للسلوك المتباين

الصاعد للتكاليف على قيمة المنشأة

لقد وجدت بعض الدراسات علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية للمنشأة في الأجل القصير. بينما اتضح وجود علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد؛ قدمت هذه الدراسات نظريتي: تعديل الموارد، و

التوقعات الإدارية لتفسير هذا التأثير غير المتجانس: Yang et al., 2020; محمد مصطفى، ٢٠٢١; Zhang et al., 2021) (

في ضوء نظرية تعديل الموارد؛ تشير هذه النظرية إلى أنه على الرغم من أن قيام المديرين باتخاذ قرار عقلاني ومدرّوس بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة عند انخفاض حجم الطلب نتيجة ارتفاع تكاليف التعديل أي زيادة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف؛ يؤدي إلى تحمل المنشأة للمزيد من تكاليف التشغيل على المدى القصير - تكاليف الاحتفاظ- إلا أن ذلك يساعد المنشأة أيضاً في توفير المزيد من تكاليف التعديل على المدى الطويل. ولذلك، فإن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف يمكن أن يقلل من القيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة على المدى القصير، ولكنه يزيد من قيمتها المحاسبية والسوقية على المدى الطويل.

وكذلك في ضوء نظرية التوقعات الإدارية؛ التي تقضي بأنه عندما يكون المدير متفائلاً بشأن مستقبل الطلب فإنه يُفضل الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة في حالة انخفاض حجم الطلب -انخفاض مؤقت-، وذلك لاستخدام تلك الموارد في مواجهة الزيادة المحتملة في الطلب المُستقبلي ومن ثم تجنب خسارة حصص السوق وضياع فرص التطوير المتاحة للمنشأة. هذا وعلى الرغم من أن الحفاظ على درجة معينة من السلوك المتباين الصاعد للتكاليف يؤدي حتماً إلى زيادة تكاليف التشغيل على المدى القصير، الأمر الذي سيكون له تأثير عكسي على القيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة في الآجل القصير، إلا أنه يعزز من القيمة المحاسبية والسوقية للمنشأة في الآجل الطويل وذلك في حالة زيادة حجم الطلب في المستقبل. وفي هذا الصدد يرى الباحث أن هذه النتيجة مرهونة بأن تكون التوقعات الإدارية المتفائلة مبنية على حقائق موضوعية سليمة وبأن تكون الإدارة ذات كفاءة ومثالية وتتخذ القرارات التي تكون في صالح المنشأة.

مما سبق؛ يرى الباحث أنه يمكن القول بأن الإدارة الفعالة للتكاليف لا تعني بالضرورة أنه كلما انخفضت التكاليف كان الأداء أفضل، بل يجب على الإدارة أن تحدد المستوى المناسب من التكاليف بناءً على: الموازنة بين التكلفة والعائد المستقبلي، والاحتياجات المستقبلية للمنشأة، وتوقعات النمو الاقتصادي المستقبلي؛ أي أن تأخذ في

اعتبارها عند اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد خاصةً عند انخفاض حجم الطلب الآثار طويلة الأجل بجانب الآثار قصيرة الأجل.

كما يرى الباحث أيضاً أنه يجب على المستثمرين دراسة وفهم ظاهرة السلوك المتباين الصاعد للتكاليف للتعرف على ما إذا كانت هذه الظاهرة: ظاهرة صحية أم ظاهرة غير صحية، كما يجب عليهم أيضاً تقييم الآثار المترتبة على هذه الظاهرة من المنظور طويل الأجل بجانب المنظور قصير الأجل.

بناء على ما تقدم؛ يستنتج الباحث من عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكاليف على قيمة المنشأة، وجود **تباين** في نتائج تلك الدراسات. وفي هذا الصدد يؤيد الباحث وجهات النظر التالية:

أولاً: فيما يخص العلاقة بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة المحاسبية للمنشأة في الأجل القصير والأجل الطويل: **ففي الأجل القصير؛** فإن هذه العلاقة تكون حتماً "عكسية" حيث سترتب على هذا السلوك زيادة التكاليف ومن ثم انخفاض الربحية. **أما في الأجل الطويل؛** فيكون اتجاه هذه العلاقة مرهون بالدوافع الإدارية؛ فعلى سبيل المثال: إذا كانت الإدارة تقوم باتخاذ القرارات التي تعظم من مصالحها الشخصية بدلاً من تعظيم مصالح المساهمين – دوافع انتهازية مثل دوافع بناء الإمبراطورية الإدارية- فإن السلوك المتباين الصاعد للتكاليف يؤدي إلى تآكل مصالح منشآت الأعمال وتقليل قيمتها. أما إذا كانت الإدارة تقوم باتخاذ القرارات التي تعظم من مصالح المنشأة -دوافع إيجابية " مثالية الإدارة"- ففي هذه الحالة يؤدي السلوك المتباين الصاعد للتكاليف إلى تعظيم قيمة المنشأة.

ثانياً: فيما يخص العلاقة بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف والقيمة السوقية للمنشأة في الأجل القصير والأجل الطويل: فإن اتجاه هذه العلاقة مرهون بكل من: الدوافع الإدارية، ومدى إدراك ونظرة المستثمر للسلوك المتباين الصاعد للتكاليف. فعلى سبيل المثال: إذا كانت الدوافع الإدارية التي أدت إلى ظهور السلوك المتباين الصاعد للتكاليف **دوافع انتهازية**، وكان المستثمر يدرك هذه الدوافع الانتهازية فإن ذلك يؤدي حتماً إلى انخفاض سعر سهم المنشأة في السوق فضلاً عن أنه قد يؤدي إلى انصراف المستثمرين

عن شراء أسهم تلك المنشأة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض القيمة السوقية للمنشأة في الأجلين القصير والطويل والعكس صحيح.

٩. الخلاصة والنتائج

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى دراسة أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة وقيمتها، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث على النحو التالي: (١) **التأصيل العلمي للسلوك المتباين للتكلفة:** حيث تم عرض مفهوم وأنواع ومسببات السلوك المتباين للتكلفة، بالإضافة إلى عرض الآثار المترتبة على هذا السلوك. (٢) **الدراسات السابقة:** حيث تم عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ وذلك للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها. وقد خلص الباحث في ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة إلى:

- **فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكلفة على مخاطر المنشأة؛** أخذت نتائج تلك الدراسات اتجاهاً واحداً فقط ينص على وجود علاقة طردية معنوية بينهما. حيث يعد وجود السلوك المتباين الصاعد للتكلفة بمثابة مؤشر خطر وذلك لأنه يظهر بشكل أكثر وضوحاً في حالة الركود "انخفاض الطلب على منتجات المنشأة" مما قد يهدد بقاء واستمرار المنشأة.
- **فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أثر السلوك المتباين للتكلفة على قيمة المنشأة؛** توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة، حيث أخذت هذه النتائج ثلاثة اتجاهات مختلفة وهم: (١) الاتجاه الأول: توجد علاقة عكسية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة. (٢) الاتجاه الثاني: توجد علاقة طردية معنوية بين السلوك المتباين الصاعد للتكاليف وقيمة المنشأة. (٣) الاتجاه الثالث: يوجد تأثير غير متجانس للسلوك المتباين الصاعد على قيمة المنشأة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أسماء عبد المنعم سراج، ٢٠٢٢، "نموذج كمي مقترح لقياس أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على دقة التنبؤ بجودة الأرباح المحاسبية للشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص ص ٥١٥ : ٥٧٤.
- آلاء حمدي زكريا محمد زعبل، ٢٠٢٢، "دور التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- أمنية محمد إمام حسين، ٢٠٢٢، "قياس أثر نفوذ المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- رحاب عادل صلاح الدين أمين، ٢٠٢٣، "التكلفة متباينة السلوك: دراسة مرجعية بالأدب المحاسبي في البيئة المصرية من (١٩٩٤ حتى ٢٠٢١)"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص ٤٩ : ١٢٦ .
- سحر عبد السميع محمود، ٢٠٢١، "أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، ص ص ٣٤٣ : ٣٦٨.
- شريف محمد محمود عبد الحميد عامر، ٢٠٢١، "قياس أثر الأداء المستدام على الاحتفاظ بالموارد النقدية بهدف تحقيق الكفاءة الاستثمارية في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد منطاش، ٢٠١٥، "قياس انعكاس التكلفة ثنائية الاتجاه على دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية" رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- على مجاهد أحمد السيد، ٢٠٢١، "إطار مقترح لإدارة التكاليف للزجة لتدعيم استراتيجية قيادة التكلفة مع دراسة حالة في البيئة المصرية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، ص ص ٧٦٩ : ٨١٨.
- عماد سعيد زكي الزمر، ٢٠٢٠، "قياس الأثر التفاعلي لمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية". *مجلة*

الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس. المجلد الرابع والعشرون. العدد الرابع. ص ص ٤٩ : ١.

■ عماد سعيد زكي الزمر، ٢٠٢٣، " تأثير مستويات عدم تماثل سلوك التكلفة خلال مراحل دورة حياة المنشأة على دقة قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص ص ١١٥ - ١٦٥.

■ محمد السيد محمد الصغير، ٢٠١٩، " دور التكلفة اللزجة في ترشيد قرارات الربحية وتقييم الأداء في ظل فروض نظرية الوكالة: دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ص ص ١ : ٦٨.

■ محمد مصطفى محمد عبد الرحمن، ٢٠٢٠، "قياس العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية والتكلفة متباينة السلوك بهدف ترشيد القرارات الإدارية: بالتطبيق على القطاع الصناعي"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

■ هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، ٢٠٢٠، "قياس تأثير توقعات الإدارة على السلوك غير المتماثل للتكلفة بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لنظام المحاسبة الإدارية: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، ص ص ١ : ٦٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Abdelsalam Mustafa, S. (2022). Sticky Cost Drivers: An Analytical Study of Cost Stickiness' Causes. **Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research**, 3(2), 291-326.
- Abdi, R., & Abdi, M. (2017). The Effect of Audit Quality on Costs Stickiness in Manufacturing Companies Listed in Tehran Stock Exchange. **Urban and rural management**, 16 (46), 275-286.
- Abdullah, A. A. H. (2021). Cost stickiness and firm profitability: A study in Saudi Arabian industries. **Investment management & financial innovations**, 18(3), 327.
- Anderson, M. C., Banker, R. D., & Janakiraman, S. N. (2003). Are selling, general, and administrative costs "sticky"? **Journal of accounting research**, 41(1), 47-63.

- Banker, R. D., & Byzalov, D. (2014). Asymmetric cost behavior. *Journal of Management Accounting Research*, 26(2), 43-79.
- Banker, R. D., Byzalov, D., Fang, S., & Liang, Y. (2018). Cost management research. *Journal of Management Accounting Research*, 30(3), 187-209.
- Banker, R. D., Fang, S., & Mehta, M. N. (2016). *Anomalous financial performance ratios for firms experiencing a decline in sales during economic slowdowns*. Working paper, Temple University.
- Blue, G., Moazez, E., Khanhossini, D., & Nikoonesbati, M. (2013). The relationship between perspective managers and 'sticky costs' in the Tehran Stock Exchange. Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2216631>
- Chen, C. X., Lu, H., & Sougiannis, T. (2012). The Agency Problem, Corporate Governance, and the Asymmetrical Behavior of Selling, General, and Administrative Costs. *Contemporary Accounting Research*, 29(1), 252-282.
- Chen, J. V., Kama, I., & Lehavy, R. (2015). Management expectations and asymmetric cost behavior. *SSRN Electronic Journal*, Available at: https://scholar.archive.org/work/lxaj2ju3fg3bfbkzkzqrm4mh7q/access/wayback/https://deepblue.lib.umich.edu/bitstream/handle/2027.42/116063/1292_Lehavy.pdf;sequence=1
- Ciftci, M., Mashruwala, R., & Weiss, D. (2016). Implications of cost behavior for analysts' earnings forecasts. *Journal of Management Accounting Research*, 28(1), 57-80.
- Costa, M. D., & Habib, A. (2023). Cost stickiness and firm value. *Journal of Management Control*, 34(2), 235-273
- Fan, C., Li, Z., Fan, K., & Mao, H. (2021). Corporate social responsibility and cost stickiness: Evidence from China. In *2021 3rd International Conference on Management Science and Industrial*

Engineering, 70-73, Available at: <https://dl.acm.org/doi/fullpdf/10.1145/3460824.3460836>.

- Golden, J., Mashruwala, R., & Pevzner, M. (2020). Labor adjustment costs and asymmetric cost behavior: An extension. *Management Accounting Research*, 46, 1-10.
- Habib, A., & Costa, M. D. (2022). Cost stickiness and stock price crash risk. *Accounting & Finance*, 62(4), 4247-4278.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2019). Corporate Social Responsibility and Cost Stickiness. *Business & Society*, 58 (3), 453-492.
- Ibrahim, A. E. A. (2015). Economic growth and cost stickiness: evidence from Egypt. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 13(1), 119-140.
- Jang, Y., Yehuda, N., & Radhakrishnan, S. (2021). Resource adjustment costs, cost stickiness, and value creation in mergers and acquisitions. *Contemporary Accounting Research*, 38(3), 2264-2301.
- Kontesa, M., & Brahmana, R. K. (2018). Cost stickiness effect on firm's performance: insights from Malaysia. *Asia-Pacific Management Accounting Journal (APMAJ)*, 13(1), 1-19.
- Magheed, B. A. (2016). The determines of the sticky cost behavior in the Jordanian industrial companies listed in Amman stock market. *Journal of Accounting, Business and Management*, 23(1), 64-81.
- Mahdavinia, M., & Zolfaghari, M. (2017). Effect of intensity of cost stickiness on stock price volatility as the role of accounting conservatism. *Revista Publicando*, 4(13), 2.
- Nazari, H. (2019). The Effect of Corporate Governance and Profit Management on Cost Stickiness in Listed Firms in Tehran Securities and Stock Exchange. *Journal of Management and Accounting Studies*, 5(02), 42-45.

- Oh, H., & Park, S. (2021). The Effect of Corporate Social Responsibility on the Relationship between Cost Stickiness and Earnings Transparency. *Sustainability*, 13(23), 1-19.
- Reimer, K. (2019). *Asymmetric Cost Behavior*. Wiesbaden: Springer Fachmedien, Köln, Germany.
- Rejda, G. E. (2011). *Principles of risk management and insurance*. Pearson Education, India.
- Tang, L., Huang, Y., Liu, J., & Wan, X. (2022). Cost stickiness and stock price crash risk: evidence from China. *Emerging Markets Finance and Trade*, 58(2), 544-569.
- Tang, Q. (2019). Cost stickiness, corporate future losses and audit costs. *American Journal of Industrial and Business Management*, 10(1), 110-134.
- Warganegara, D. L., & Tamara, D. (2014). The impacts of cost stickiness on the profitability of Indonesian firms. *International Journal of Economics and Management Engineering*, 8(11), 3621-3624.
- Weiss, D. (2010). Cost behavior and analysts' earnings forecasts. *The Accounting Review*, 85(4), 1441-1471.
- Wu, M., & Wilson, M. (2022). How well do analysts really understand asymmetric cost behaviour?. *Accounting & Finance*, 62(3), 3951-3985.
- Yan, Z. (2021). Cost stickiness, corporate risk and management shareholding. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 253, p. 03050). EDP Sciences.
- Yang, G., Kuang, Y., & Li, B. (2020). Staying idle or investing in prevention: the short-term and long-term impact of cost stickiness on firm value. *China Journal of Accounting Studies*, 8(2), 298-329.
- Yao, K. (2018). Cost Stickiness, Ownership Concentration and Enterprise Risk—Empirical Evidence from Chinese Listed

-
- Manufacturing Companies. *American Journal of Industrial and Business Management*, 8(01), 163.
- Yao, K. (2018). Cost Stickiness, Ownership Concentration and Enterprise Risk—Empirical Evidence from Chinese Listed Manufacturing Companies. *American Journal of Industrial and Business Management*, 8(01), 163.
 - Yook, K. H., & Kim, I. W. (2018). Cost Behavior of Environmental Protection and Social Contribution Activities: Korean Evidence. *Accounting for Sustainability: Asia Pacific Perspectives*, 33, 191–208.
 - Zhang, R., Hora, M., John, S., & Wier, H. A. (2022). Competition and slack: The role of tariffs on cost stickiness. *Journal of Operations Management*, 68(8), 855-880.
 - Zonatto, V. C. D. S., Magro, C. B. D., Sant'Ana, C. F., & Padilha, D. F. (2018). Effects of economic growth in the behavior of sticky costs of companies belonging to BRICS countries. *Contaduría y administración*, 63(4), 1-25.